الفصل الثالث

الصناعة والأسرة

مقدمة

لا شك أن الأسرة من أهم الجماعات الإنسانية ، لأن الإنسان بفضل حياته فيها يكتسب أهم الخبرات التى تجعل منه كائناً إجتماعياً . وتتكون الأسرة من عدد من الأفراد يرتبطون معاً بروابط المصاهرة أو الدم أو التبنى ويعيشون معاً فى منزل واحد ، ولكل فرد داخل جماعة الأسرة دور محدد يجب أن يؤديه . وقد يكون له أكثر من دور فالرجل يؤدى دوره كزوج كما يؤدى دوره كأب أو كعائل للأسرة ، كذلك المرأة تؤدى دورها كزوجة ودورها كأم . وعندما يؤدى الأفراد أدوارهم يتفاعلون معاً ، وقد يتم هذا التفاعل بين الأم والأب ، وبين الزوج والزوجة، وبين الأب أو الأم وبين الابن، أو بين الأب أو الأم وبين الابنة ، وبين الأخ والأخت وهكذا . ولهذه الجماعة ثقافة مشتركة خاصة بها يحافظ أفرادها عليها .

والأسرة من ناحية أخرى نظام اجتماعى يتأثر بالتغيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ويتعدل تبعاً لهذه التأثيرات . ولكن ليس معنى ذلك أن الأسرةتقف موقف سلبياً من البيئة، لأنها تقاوم هذه التأثيرات وتظل فى صورة محددة لا تتحول عنها ومن ثم فالأسرة أكثر النظم الاجتماعية مرونة ، وهى فى الوقت نفسه أكثرها صلابة . وفى كل مجتمع يوجد نمط محدد من أنماط الأسرة[1] .

وفى المجتمعات غير الصناعية توجد العائلة الممتدة التى تتكون من ثلاثة أو أربعة أجيال، فهى تضم الآباء وأبناءهم المتزوجين وأحفادهم وحتى أبناء هؤلاء الأحفاد ، ويتحكم فى حجم هذه العائلة الممتدة عدة عوامل من أهمها مساحة الأرض التى تعيش عليها والأساليب التى تتبعها فى الحصول على

(1) Schneider, op. cit. p. 425.

الرزق وحاجتها إلى الأمن ، وهذه العوامل لا تحدد حجم العائلة الممتدة فحسب ،ولكنها تحدد إلى جانب ذلك ما إذا كان هذا العدد الكبير من الافراد الذين تضمهم العائلة الممتدة سيعيشون معاً فى مسكن واحد أو فى عدد من المساكن المتقاربة .

ولقد أوضحت الأبحاث الاجتماعية التى أهتمت بالأسرة، أن المجتمعات فى جميع أنحاء العالم عندما تأخذ بسياسة التصنيع ، يتغير نظام الأسرة فيها ويتحول إلى صورة معينة من الأسرة الزواجية . فمع قيام الصناعة ينهار نظام الأسرة التقليدية وهى عادة العائلة الممتدة سواء أكانت هذه المجتمعات تنقسم أولا تنقسم إلى بدنات وعشائر .

وقد نشأت عدة نظريات تحاول تفسير هذا التغير فى شكل الأسرة ، منها نظرية التطور التى تؤكد أن الأسرة تطورت من الاختلاط الجنسى البدائى بين قطيع شبه حيوانى إلى الزواج الجماعى ، ثم إلى النظام الأمومى فالنظام الأبوى القائم على أساس تعدد الزوجات ، ثم إلى زواج الرجل الواحد من امرأة واحدة . وإلى جانب هذه النظرية التى لم يثبت صحتها ظهرت محاولات للربط بين أنماط الأسرة والنظم الاقتصادية أو التكنولوجية ، حيث قد تبين من الملاحظات أنه عندما يحدث التصنيع فى أى مجتمع من المجتمات يتغير نظام الأسرة ويتحول الى النمط الزواجى .

وكل هذا أدى بالعلماء الذين واجهوا هذه المشكلة الى اعتبار أن التصنيع هو العامل المستقل والأسرة هى العامل المتغير ، ولو أنه توجد علاقة مطردة بين نظام الأسرة والتصنيع إلا أنه لم ينجح أحد من العلماء حتى الآن فى فهم تلك العلاقة كما يقول وليم جود William Goode[1] . ولكن من المؤكد عدم وجود أى ارتباط بين أى شكل من أشكال الأسرة وبين أية مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، لأن نمط

(1) William Good, "Industrialezation & Family Chamge", in Horelitz & Moore, Industrialiazation & Society, UNESCO 1963, p. 237.

القرابة عند الأسكيمو يشبه نمط القرابة فى الولايات المتحدة رغم الاختلاف البين بين هذين المجتمعين من ناحية النمو الاقتصادى والتكنولوجى . كما أن لكل مجتمع نظاماً أسرياً خاصاً يتميز عن نظم الأسرة فى المجتمعات الأخرى . ومن ثم إذا حدثت عملية التصنيع فى مجتمع من المجتمعات يتغير نظام الأسرة فيه ويسير فى اتجاه مختلف تماماً عن الاتجاه الذى يسير فيه غيره . فقد انخفضت نسبة الطلاق فى اليابان خلال نصف قرن ، كما انخفضت فى بعض البلاد الأخرى مثل الجزائر فى وقت أقل من ذلك ، ولكنها ارتفعت فى بعض البلاد الغربية . ومن ناحية أخرى انخفض السن عند الزواج فى معظم البلاد الغربية ، ولكنه ارتفع فى الهند والبلاد العربية وفى أفريقيا جنوب الصحراء . ومع ذلك يتغير كل نظم الأسرة فى تلك البلاد نحو الشكل الزواجى . وكما لا توجد أدلة تثبت نظرية التطور ، كذلك لا يمكن الكشف عن وجود أية علاقة حتمية بين متغيرات الأسرة ومتغيرات التصنيع ، ولذلك من الأفضل تجنب مناقشة ما إذا كانت المتغيرات السياسية والاقتصادية هى التى تحدد أنماط الأسرة أو أن أنماط الأسرة هى التى تحدد المتغيرات السياسية والاقتصادية لكى ينحصر الاهتمام فى كيفية تأثير كل منهما فى الآخر .

أولا : أثر الصناعة فى الأسرة :

١ ــ أدت الحياة الحضرية الصناعية الى اختفاء العائلة الممتدة ، حتى أصبحت لا توجد إلا نادراً فى البلاد المتقدمة وحتى فى المناطق الريفية منها . ففى مثل هذه البلاد يستطيع كل زوجين الإقامة فى مسكن خاص بهما ، أما إذا كانت المساكن غير متوافرة ، يضطر الزوجان إلى الحياة أما مع والدى الزوجة وأما مع والدى الزوج ، أو يضطر الآباء إلى الحياة مع بناتهم أو أبنائهم المتزوجين . وبذلك تغير حجم العائلة فقد انخفض من الجماعة القرابية الكبيرة التى تشمل عدداً من الأسر الزواجية التى تعيش

فى مسكن واحد ، إلى الأسرة الزواجية الواحدة التى تتكون من الأبوين وأطفالهما الذين يعيشون معـاً فى مسكن خاص بهما . ويرجع ذلك كله إلى تغير طبيعة عمل الأسرة . فقد أدت المؤثرات الصناعية والحضرية الى انفصال الأفراد عن الوحدة القرابية الكبرى ، وبذلك انكمشت علاقات الأسرة الزواجية بأقاربها الأمر الذى يتناسب تماماً مع التصنيع .

لقد أدت عدة عوامل إلى تفكك العلاقات القرابية التقليدية واختفاء العائلة الممتدة وظهـور الأسرة الزواجية . ومن بين هذه العوامل أن : الصناعة تستخدم الفرد على أساس كفاءته وليس على أساس اعتبارات شخصية تتصل بالقرابة أو الجنس أو السلالة أو غير ذلك . كذلك عندما تنظر فى ترقيات العاملين بها تطبق معياراً واحداً على كل الذين يشغلون وظائف متماثلة (وهى معايير الاكتساب والشمول)[1] . ومن ثم لا تفضل

---

(١) وضع عالم الاجتماع الأمريكى تولكوت بارسونز Talcott Parsons خمسة أزواج من المتغيرات النمطية Pattern variables . واختار هو ثلاثة أزواج منها لتحليل الآثار الاجتماعية للتصنيع — وهى الاكتساب achievement والوراثة ascription ، والنزعة الشاملة universalism ، والنزعة الخاصة particularism والنوعية specifity والانتشارية diffuseness . الاكتساب والوراثة : يستخدم معيار الاكتساب عند توزيع الأدوار والسلع الاقتصادية . ويصبح المعيار الأساسى للحصول على مهنة معينة هو قدرة الشخص على القيام بالأعمال التى تتطلبها مهنته . ومن أجل التحقق من تلك القدرة تجرى الاختبارات أو يشترط الحصول على درجة علمية ... الخ أما الوراثة فهى تتضمن توزيع الأدوار الاقتصادية على أساس من هو هذا الشخص ، وليس على أساس ما يستطيع هذا الشخص القيام به . أى توزيع الأدوار على أساس المركز الاجتماعى المورث وليس على أساس المركز الاجتماعى المكتسب . النزعه الشاملة والنزعة الخاصة : تتضمن النزعة الشاملة الاهتمام بتطبيق شروط عامة على كل الأفراد الذين يؤدون أدواراً اقتصادية متشابهة . أى يستخدم معيار شامل عند توزيع الأدوار الاقتصادية . أما النزعه الخاصة فهى تتطلب تحديد وظائف خاصة لكل جماعة على حدة . ويتمثل ذلك بوضوح فى نظام الطوائف فى الهند إذ أن لكل طائفة مهنة خاصة بها . وكذلك فى العصور الوسطى كان لكل صناعه عملها الخاص مثل الفلاحين والنبلاء وغيرهم .

فرداً على آخر ولا تحابى شخصاً على آخر ، كما تحدد علاقة الفرد بوظيفته تحديداً واضحاً وتفرض عليه الالتزامات التى يتطلبها أداء الدور وهى التزامات مقصورة على أداء العمل أو المهمة وحدها ، وليس له أن يشغل نفسه بأعباء أخرى تتصل بالأسرة أو بأية هيئة أخرى لأن مثل ذلك الانشغال يعوقه عن أداء عمله. أى أن نظام المصنع لا يسمح لنظام العائلة الممتدة وما يفرضه من معايير الوراثة والخصوصية والانتشار بالتدخل فى أداء المشروع الاقتصادى لدوره بكفاءة وفاعلية .

وطالما تهتم الصناعة بأداء الشخص لعمله ، فإنها ولا بد من أن تسمح للشخص بالتحرك والانتقال إلى أسفل أو إلى أعلى فى السلم الاقتصادى متى كان هذا متفقـــاً مع مصلحته الاقتصادية . ويترتب على ذلك أن الشخص يستطيع التنقل من مكان لآخر سعياً وراء فرص العمل الأفضل فهو غير مرتبط بقطعة محددة من الأرض أو بموطن خاص. أى أن الصناعة قضت على ارتباط الأسرة بالأرض أو الموطن ، وهى إلى جانب ذلك لا تهتم بنظام ملكية الأرض ، لأن الإنتاج الصناعى لا يعتمد على استغلال الأرض فى الزراعة أو الرعى أو الصيد . ولا شك أن عدم اهتمام الصناعة بملكية الأرض يساعد الشخص على الهجرة من موطنه ومن ثم يساعده على الحراك الاجتماعى . وعندما تنتقل الأسرة الزواجية من موطنها الأصلى تقيم فى مسكن خاص بها . ولما كانت علاقتها بأقاربها أصبحت ضعيفة

= النوعية والانتشارية : ويترتب على ما سبق أنه عند توزيع الأدوار الاقتصادية فى المجتمع على أساس معيار الأداء الشامل تكون الأدوار ذاتها نوعية ومتخصصه وظيفياً . وينشأ هذا عن تطبيق مبدأ الاكتساب تطبيقاً واضحاً لأن هذا المبدأ قد يكون عديم القيمة مالم يحدد الدور تحديداً واضحاً ويوصف وصفاً كاملا . وقد نشأ التخصص الوظيفى عن ازدياد تقسيم العمل. أما الانتشار الوظيفى فهو يعارض التخصص . ويتمثل ذلك الانتشار فى التجمعات غير الصناعية . فالفلاح البسيط لا يقوم بكل الأعمال المرتبطة بالإنتاج فحسب ، بل إنه يقوم إلى جانب ذلك ببناء منزله، وصنع الأدوات التى يحتاج إليها ، كما أنه يصنع ملابسه وبعض السلع الاستهلاكية الأخرى .

لذلك لا تواجه هذه الأسرة الكثير من الالتزامات التى تفرضها عليها العائلة الممتدة ، والتى تعترض التنقل الجغرافى والحراك الاجتماعى .

وتعمل البلاد التى تسير قدماً نحو التصنيع مثل البلاد العربية والهند على تكوين هيئات رسمية للقيام بالمهام الرئيسية التى كانت تقوم بها التجمعات القرابية الأكبر من الأسر النووية ، ولذلك فإن هذه التجمعات القرابية مثل البدنات والعشائر والعائلات الممتدة الكبيرة تفقد وظائفها ، ومن ثم تفقد ارتباط أفرادها بها وإخلاصهم لها ومن ثم تسير الأسرة النوويه فى طريق تجاهل الروابط القرابية الممتدة .

ويرجع قيام تلك الهيئات الرسمية التى تأخذ من التجمعات القرابية وظائفها التى كانت تؤديها إلى أن الفرص الاقتصادية أو السياسية موجودة فى المدينة وبعيدة عن القرى التقليدية ، وبذلك لا يستطيع كبار السن فى العائلة أن يتحكموا فيها . وتكون هذه الفرص خاضعة للحكومة العصرية الجديدة فضلا عن المنظمات والهيئات التى تكونت أخيراً مثل الأحزاب والنقابات العمالية والشركات والمصالح الحكومية المختلفة . وبذلك لم يعد لهؤلاء القادة القدامى أية سلطة بالنسبة لتلك المسائل . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، لأنه لم يعد لهؤلاء القادة أية علاقة بالمسائل الاجتماعية حتى فيما يتعلق بالزواج . لأن الشاب عند ما يريد أن يتزوج يستطيع الحصول على المهر بطريقته الخاصة دون أن يشغل نفسه بالاتصال بكبار السن فى الأسرة ليحصل على موافقتهم وعونهم . كذلك عند ما يتم الزواج لا يحتاج الزوجان إلى طاعة أى فرد من أفراد الجماعة القرابية حيث أن أداء كل من الزوج والزوجة لعمله هو الذى يحدد تقدمه فى الحياة ، فالفرد لا يملك سوى عمله كى يتمكن من كسب رزقه . كما لا يحتاج الفرد إلى الأعتماد على الأعضاء الكبار السن فى الأسرة من أجل التدريب على العمل ، لأنه يتعلم المهارات الجديدة اللازمة لأداء العمل فى المدرسة أو المصنع أو المزرعة أو المنجم . كذلك لا يحتاج الفرد إلى الاستمرار فى العمل بالأرض التى ما زالت

فى حيازة الأعضاء الكبـــار فى السن حيث توجد فرص العمل والفرص السياسية فى المدينة ، وبذلك يبدو أن التصنيع يقضى تدريجياً على النظم التقليدية للضبط الاجتماعى داخل الأسرة .

وإلى جانب ذلك غيرت الصناعة من العائلة الممتدة لأن أعضاءها قد يعيشون فى أقسام مختلفة من المدينة أو فى مدن مختلفة . وقد يقيمون أحياناً فى بلاد مختلفة . وبذلك تصبح العلاقات بين الأقارب ضعيفة ، وقد تنقطع تماماً فى كثير من الحالات . وبالتالى يؤدى إختفاء العائلات الممتدة إلى إضعاف التماسك بين الأسر الصغيرة .

كما غيرت الصناعة من البيئة المادية للأسرة ، ويترتب على ذلك حدوث تغيرات أخرى فى بناء الأسرة ، إذ أن المسكن فى المدينة أصغر من المسكن الريفى ولا يتوافر فيه وسائل الراحة المختلفة ولكن خارج هذا المسكن توجد كل إغراءات الحياة الحضرية من أماكن اللهو والترويح وغيرها . حتى أصبح المسكن مكاناً للنوم وتناول الطعام فحسب ، وأدى كل هذا إلى تفكيك العلاقات فى الأسرة التقليدية ، ولكن لم يؤد إلى اختفائها حيث ما زالت تشبع حاجات الأفراد النفسية ، أما الذى تغير فهو طريقة إشباع هذه الحاجات ، أى أن الذى تغير هو شكل الأسرة أى بناؤها وعلاقاتها الداخلية .

ولتوضيح أثر الصناعة فى نظام العائلة الممتدة نستعين بمثال لما حدث لنظام القرابة فى ليبيا . فقد أدى ظهور البترول إلى تغير العلاقات القرابية التقليدية التى كانت ترتكز على أساس العائلة الكبيرة أو البدنة أو البيت . الذى يعتبر أصغر الأقسام القبلية التى تدخل فى البناء الاجتماعى القبلى ، وهو بذلك عبارة عن جماعة من الأقارب العاصبين الذين يردون نسبهم فى خط الذكور دون الإناث إلى سلف واحد يرجع إلى خمسة أو ستة أجيال مضت . وينفرد البيت برقعة معينة من الأرض يقوم عليها ويمكن بشىء من التجاوز إطلاق كلمة «وطن» عليها . وإن يكن كل بيت ينتمى على أية

حال إلى «وطن» يشترك فيه مع غيره من البيوت التى تنتمى إلى نفس العائلة، ويؤلف البيت النواة الأساسية الصغرى للنشاط الاقتصادى والسياسى فى المجتمع القبلى[١] . ولكن ظهرت أنماط جديدة تتمثل فى الأسرة المستقلة المتمايزة اقتصادياً . إذ تقبل المجتمع البدوى السماح لبعض أفراده بالهجرة من المواطن القبلية الأصلية والإقامة فى المدن ، كما تقبل أيضاً فكرة الاستقلال الاقتصادى للأسرة المكونة من الأبوين والأولاد عن البدنة والعشيرة[٢] .

ولم تؤد الصناعة إلى تفكك الروابط بين العائلة الممتدة فحسب بل أدت أيضاً إلى تفكك الروابط بين أفراد الأسرة الزواجية . فقد ينفصل هؤلاء الأفراد عن بعضهم ويتفرقون فى أماكن متعددة لأن الشبان غير المتزجين ينفصلون عن أسرهم وينتقلون إلى مدينة أخرى أو يهاجرون إلى بلد آخر سعياً وراء فرص العمل . وكذلك تغير دور الأطفال فى الأسرة . فبعد أن كانوا يشاركون فى النشاط الاقتصادى فى سن مبكرة — كما هو الحال فى بعض البلاد النامية — حيث ما زالت الزراعة تتم بالوسائل التقليدية ، أضحت الأسرة تعتبر هؤلاء الأطفال عبئاً مادياً يكلفها كثيراً . ولذلك انتشر استخدام وسائل تنظيم النسل وترتب على ذلك انخفاض عدد الأطفال من أجل العناية بهم ورعايتهم الرعاية الصحية اللازمة . ولقد إنتشر تنظيم النسل انتشاراً كبيراً فى البلاد الحضرية الصناعية الغربية ، حتى إن حكومات هذه البلاد تحاول تشجيع الأزواج على عدم استخدام تلك الوسائل . إن ظروف المجتمع هى التى جعلت العائلة الممتدة ممكنة وضرورية فى الأزمان القديمة ، وهى أيضاً التى أدت إلى صغر حجم الأسرة فى البلاد الغربية .

وبرغم أن الصناعة تعمل على تفكك الروابط بين أعضاء العائلة

---

(١) دكتور أحمد أبو زيد — دراسات أنثروبولوجية فى المجتمع الليبى — البيانات السابقة ص ٣٦ .

(٢) دكتور أحمد أبو زيد — البناء الاجتماعى — الجزء الأول — البيانات السابقة ص ٢٩٠ .

الممتدة إلا أن هذا الأمر لا يحدث دائماً وفى كل الأحوال إذ أن المهنة قد تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على استمرار تلك العلاقات بصورة من الصور. ومما يدل على ذلك أن الدراسة المركزة التى قامت بها بوت Boot على عدد صغير من الأسر الحضرية الإنجليزية أوضحت أن الروابط بين الأقارب تزداد قوة إذا كانو قادرين على مساعدة بعضهم البعض مهنيًّا ويترتب على هذا القول أن الأسر ذات العلاقات الوثيقة قد تكون من طبقة العمال لأنها قادرة على تبادل المساعدة ، ولكن ليس معنى ذلك أن كل أسر طبقة العمال بينها علاقات وثيقة[1]. ومن ناحية أخرى فإن قوة علاقات الأسر بالجيرة التى تعيش فيها تعتمد بصورة مباشرة على مهنة الزوج . فإذا كان يعمل فى مهنة حيث زملاؤه فى العمل من بين جيرانه تكون علاقاته بهم قوية . أما إذا كان يعمل فى مهنة حيث زملاؤه فى العمل من غير جيرانه تكون علاقاته بهم ضعيفة .

ويمكن إدراك تأثير المهنة فى الأسرة ، بدراسة علاقة الحراك الاجتماعى على أساس المهنة بقوة العلاقات بين أعضاء العائلة الممتدة . فقد أوضح ستوكيرت Stuckert وجود علاقة عكسية بين الحراك الاجتماعى على أساس المهنة والعلاقات داخل العائلة الممتدة . ومع ذلك فإن العائلة الممتدة قد تساعد على الحراك الاجتماعى على أساس المهنة لأنه عن طريق تقديمها العون والمساعدة قد تسمح للأسرة النووية بالاحتفاظ بصلاتها بالعائلة الممتدة برغم ما قد يوجد بينهما من اختلافات فى الوضع الطبقى[2] .

وظائف الأسرة :

كانت الأسرة فى الماضى تقوم بالكثير من الوظائف ، فقد كانت تتحمل كل مسئوليات الحياة والعمل إلى جانب أنها وحدها دون غيرها التى تؤدى

(1) E. Bott, Family and Social Network, London : Tavistock, 1968; p. 221.

(2) Parker & others, op. cit., p. 44.

وظائف التناسل وتتكفل بحضانة الأطفال وتربيتهم وتنشئتهم الاجتماعية[1] . ويمكن القول بأن الأسرة تؤدى وظائف التناسل ، والإنتاج والاستهلاك ، والتربية والتعليم ، والتربية الدينية ، والترويح ، والحماية ، والحب ، وكل هذه الوظائف تعتبر وظائف اجتماعية ، فيما عدا التناسل فهى وظيفة بيولوجية والإنتاج والاستهلاك ؛ فهى وظيفة اقتصادية . وقد حاول كثير من العلماء تحديد التغيرات التى حدثت فى وظائف الأسرة ، ومن هذه الدراسات ما قام به هل Hill وزملاؤه فى مدينة أديفل Eddyille فقد حاولوا تحديد الوظائف التى لا بد من أن تؤديها كل أسرة فى هذه المدينة تبعاً لرأى سكانها . واتضح أن الأسرة يجب أن تعمل على استمرار أسلوب الحياة التقليدية فى المدينة وأن تحافظ على اسمها ، وتحمى مكانتها ، وتربى أطفالها لكى يكونوا رجالا ونساء مقبولين من المجتمع ، فضلا عن ضرورة إعداد بيت صالح وتكوين علاقات طيبة مع جيرانهم . ولكن فى الواقع لا تؤدى الأسر فى هذه المدينة كل هذه الوظائف ويرجع ذلك إلى أن التصنيع بدأ يأخذ مكاناً فى هذه المدينة ، وبذلك تغيرت حياة الأسرة وما تؤديه من وظائف . ويصدق هذا الأمر على أى مجتمع محلى يسير فى عملية التصنيع .

الوظائف الاقتصادية :

ولم تدخل الصناعة المراكز الحضرية فحسب ، بل دخلت أيضاً المناطق الريفية . وغيرت من الوظائف الاقتصادية للأسرة . ويكشف عن ذلك هانسون Hansson بالدراسة التى قام بها عن الحياة الريفية فى السويد منذ

---

(1) John W. Bennett & Melvin M. Tumin, Social Life, Structure & Function, New York, Alfred A. Knopf, 1952, p. 546.

(2) Reuben Hill & Associated, Eddyville's Familles, Chapel Hill & University of North Carolina Institute for Social Research in Social Science, 1953, p. 175.

عام ١٨٠٠ ؛ فقد تبين له أن الوظائف الاقتصادية للأسر الزراعية تغيرت تغيراً ملحوظاً . . فقد كانت الزوجة والأم تقوم بدور اقتصادى هام فى المنزل ، ولكن بعد أن قامت الصناعة تغيرت حياتها ، ولم تعد تؤدى وظيفتها الاقتصادية . فقد أصبح المصنع هو الذى يقوم بها . وترتب على عدم قيام المرأة بوظيفتها الاقتصادية أن تغير مركزها الاجتماعى أيضاً .

كما كشفت الدراسة التى قام بها سال [1] Sall فى الريف الهولندى عن مثل هذا التغير الذى حدث بالنسبة لوظيفة المرأة الاقتصادية — لقد كانت المرأة الهولندية تقوم بصناعة الزبد والجبن — ويتحدد مركزها الاجتماعى تبعاً لمهارتها فى هذه الصناعة . ولكن كوّن المزارعون الجمعيات التعاونية التى تدير مصانع منتجـــات الألبان . وبذلك ابتعدت النساء عن هذه الصناعة . وانحصر اهتمامهن بالاستهلاك . وتبعاً لذلك تأثر مركزهن الاجتماعى . وقد أوضحت هذه الدراسة أن الأسرة لم تعد الوحدة الاقتصادية الرئيسية للمجتمع ؛ فقد اختفت منها وظيفة الإنتاج وبقيت بها وظيفة الاستهلاك .

وإذا كان تصنيع المجتمع المحلى يغير من الوظائف التى تؤديها الأسرة فى هذا المجتمع ، كذلك يؤدى إقامة نوع جديد من الصناعات جنباً إلى جنب مع الصناعات القديمة إلى إحداث تغيرات أخرى تبعاً للدراسة التى قام بها برينان Brennan وزملاؤه فى جنوب غرب ويلز ، حيث توجد مناطق الفحم وبعض الصناعات الثقيلة ؛ إذ تتطلب هذه الصناعات سواعد الرجال القوية ، لذلك لا يعمل فيها إلا الرجال ، وترتب على ذلك أن كان الأب هو العائل الوحيد للأسرة ، ومن ثم كان هو الشخص ذا المركز الاجتماعى المرتفع . ولكن عندما قامت بعض الصناعات الخفيفة التى لا تتطلب سواعد الرجال القوية استطاعت الفتيات العمل بها . وبذلك أصبحت الفتـــاة

(1) C. P. Saal, "Some Aspects of the Farmer's Family in North & East Groninden" See Nels Anderson, Ed., Recherches sur la Famille, Gottringen, Vandenhoech, Ruprecht, 1957, Vol. 1, p. 309.

تعمل وتكسب مثل أبيها تماماً . وقد تحصل على وظيفة أعلى من وظيفته وتكسب أكثر مما يكسب . ومن ثم لم يعد الأب هو العائل الوحيد للأسرة . وترتب على ذلك إنخفاض مركزه الاجتماعى وارتفاع المركز الاجتماعى للمرأة[1] .

وعندما وجد الأبناء والبنات أعمالا لهم فى الصناعات الجديدة ، وأصبحوا يحصلون على الأجور كما يفعل آباؤهم ، شعروا بقدر أكبر من الحرية والاستقلال . إذ تستطيع الفتاة ترك منزل أسرتها للبحث عن عمل دون أن يؤدى هذا إلى أزمات أسرية . كما أصبح الزواج أمراً يخص الفرد أكثر مما يخص الأسرة . ومعنى هذا أن الفتيان والفتيات أحرار فى اختيار زوجاتهم أو أزواجهن . ويتمتعون بقدر أكبر من الحرية عما كان من قبل فى اتخاذ القرارات التى تتعلق بالتعليم واختيار المهنة — أى لم تعد الأسرة تتدخل فى زواج أبنائها ولا فى تعليمهم ولا فى اختيار الأعمال التى يزاولونها .

وإذا انتقلنا من المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات المتخلفه نرى نفس الأثر الذى تحدثه الصناعة فى وظائف الأسرة الاقتصادية . فقد كانت روديسيا الشمالية — قبل اكتشاف المناجم وإنشاء السكك الحديدية ، نموذجاً للمجتمعات غير الصناعية . إذ كانت تسكنها جماعات صغيرة تعيش فى مجتمعات قروية صغيرة منعزلة عن العالم الخارجى . وكانت العلاقات الاجتماعية لا تنشأ إلا بين الأقارب أو بين الأصدقاء ، لأن اقتصاد المعيشة نادراً ما يجعل الفرد يتعاون مع أحد سوى الأصدقاء والأقارب الذين يعيشون بالقرب منه . وكانت الشعائر الدينية والطقوس والحرب وصيد الأسماك لا تشترك فيها سوى الأسرة والقرية والحى ؛ ولما كانت الحياة الاقتصادية جزءاً من الحياة الاجتماعية العامة ، لذلك كان نطاق هذه الحياة الاقتصادية ضيقاً محدوداً ، وتتكون هذه الحياة من التعاون الذى يتم بين الجماعات التى تربط بينها روابط القرابة

(1) Tom Brennan, E. W. Cooney & H. Pollins, Social Change in South-west Wales, London, Watts, 1954, p. 4.

الوثيقة أو التى تربط بينها روابط الجيرة القوية . وهم ينتجون كل ما يحتاجون إليه . ولذلك كان تقسيم العمل بسيطاً ، ولا يوجد سوى عدد قليل من التخصصات أو الأعمال ، وظلت أساليب العمل بسيطة وبدائية . وكانت هذه الجماعات هى التى تقوم بالإنتاج ، وتستهلك كل ما تنتجه ، أى إنها هى المصانع وهى الأسواق فى آن واحد . وحيث إن دائرة التبادل التجارى نادراً ما تتجاوز حدود هذه الجماعات ، كان الإنسان يعتمد على روابط القرابة والجوار مثل الحب والواجب والاحترام من أجل الحصول على خبزه اليومى ، كما كان يعتمد عليها فى كل حياته . حتى إن الإنسان البدائى يتمسك تمسكاً قوياً بالالتزامات التى تربطه بزوجه وبأبويه ، وبزوجة أبيه وزوج أمه ، وبالأطفال وغيرهم ، لأنه لا يستطيع أن يتقدم أو يزدهر بدونهم وبدون حبهم الشخصى ، وبدون القوانين الشرعية والأخلاقية والتقليدية لقبيلته . ولكن أثرت السياسة الصناعية فى الكثير من هذه المجتمعات المحلية المنعزلة ، لأن وسائل النقل المتقدمة جعلت القرويين يتصلون بالمدن القريبة منهم ، ومن ثم أصبح من الممكن أن يعملوا بالتجارة وغيرها من الأعمال والمهن الحضرية . كما أقيمت المصانع الجديدة والمناجم بجوار القرى البدائية ، وهاجر إليها العمال من المجتمعات المحلية القريبة ومن ثم تصدع التنظيم الاجتماعى التقليدى .

ولقد ترتب على ذلك عدة تغيرات لعل من أهمها انفصال العلاقات الاقتصادية عن الحياة الاجتماعية العامة . إذ أنه فى المجتمعات غير الصناعية لا تنفصل الأنشطة الاقتصادية غالباً — عن نواحى السلوك الأخرى . فالنشاط التجارى والأدوار التى يؤديها الأفراد فى منازلهم وتعاونهم معاً فى الزراعة والحصاد — مثلا — يرتبط إرتباطاً قوياً بالالتزامات والروابط الأسرية والحياة الاجتماعية فى المجتمع المحلى . وقد يتضمن تبادل الطعام — مثلا — التزامات قرابية وطقوساً دينية إلى جانب التفاخر بالمركز الاجتماعى للأسرة ، وعندما ترك الوطنيون بيوتهم لكى يعملوا فى إحدى المدن البعيدة ، أو فى أحد المصانع

أو المناجم القريبة ، انفصلت أنشطتهم الاقتصادية عن نسق الحقوق والالتزامات فى المجتمع المحلى . وعندما يكسب العامل نقوداً أو يكتسب مهارات جديدة لا يصبح معتمداً من الناحية الاقتصادية على أسرته أو على عائلته الممتدة . أى أن الأسرة لم تعد تقوم بوظيفتها الاقتصادية .

التعليم :

وعندما تخلت الأسرة عن وظائفها الاقتصادية ، تخلت أيضاً عن وظائف أخرى كانت تؤديها من قبل . إذ عندما كان المسكن هو مكان العمل كانت الأسرة تعد الفرد وتدربه لدخول ميدان العمل ، ولكن فى الوقت الحاضر لا تستطيع الأسرة تدريب الفرد وإعداده ليكون عاملا فى مصنع أو محاسباً فى شركة أو طبيباً فى مستشفى . وبذلك إنتقلت وظيفة التعليم والتربية والتدريب والتوجيه المهنى من المنزل إلى المدرسة . وبذلك ظهرت المدارس بمستوياتها المختلفة وتخصصاتها المتعددة . وفضلا عن ذلك أصبحت المدرسة تشترك مع البيت فى تربية الطفل . ولكن المدرسة من الهيئات الاجتماعية التى ينظمها القانون ومن ثم تفرض سلطانها على الأسرة . ففى كل بلد من بلدان العالم يوجد قانون للتعليم الإجبارى ولا تستطيع الأسرة الامتناع عن إرسال أطفالها إلى المدرسة ، وقد تقوم المدرسة إلى جانب ذلك — بوظائف أخرى مثل تقديم الوجبات الغذائية ، والرعاية الطبية ، ومساعدة الأطفال المتخلفين .. إلخ . — وقد يكون للمدارس عيادات نفسية لتوجيه الأمهات وإرشادهن فى تربية أطفالهن .

التنشئة الإجتماعية :

ولو أن الأسرة تخلت للمدرسة عن وظائف التعليم والتدريب المهنى ، إلا أنها ما زالت تحتفظ بوظيفة التنشئة الاجتماعية لأطفالها . غير أن الصناعة تؤثر فى أداء هذه الوظيفة . لأن الخبرات التى يكتسبها الأب فى مجال العمل تنقل إلى طفله بصورة مباشرة عن طريق مهنته وإما بصورة غير مباشرة عن

طريق وضع طبقته الاجتماعية . وتنتقل الخبرات المهنية من الأب إلى الابن بصورة مباشرة عندما يكون البيت هو المكتب أو الورشة ، وفى هذه الحالة يتعلم الأبناء كل الأنشطة التى يقوم بها الأب وهو يؤدى عمله . وفى بعض الأسر لا ينقل الأب أية معلومات عن العمل الذى يؤديه ، بينما فى بعض الأسر الأخرى قد ينقل الأب كل التفصيلات الدقيقة عن عمله إلى أعضاء أسرته . ويتوقف هذا ولا شك على نمط شخصية الأب كما يرتبط فى نفس الوقت بإمكان رؤية وملاحظة الدور المهنى للأب ، وبمدى كون هذا العمل جزءاً متكاملا من الحياة . ففى بيوت المزارعين من السهل على الطفل القيام ببعض الأعمال الزراعية دون أن يدركها بأنها عمل . وبالمثل يصبح هذا الطفل مزارعاً لأن عدد المهن محدود للغاية فى الريف وليس أمامه إلا الاشتغال بالزراعة . أما فى الحضر فيوجد عدد كبير من المهن ، ومن ثم يستطيع الإنسان الحضرى اختيار إحداها تبعاً لميوله واستعداداته . غير أن الأدوار المهنية فى المدينة تمتاز بالتعقد ، ولذلك لا يستطيع الطفل ملاحظتها وإدراكها بسهولة . ويترتب على ذلك أن هذه الأدوار لا تصلح لأن تكون نماذج للأدوار ، بالنسبة للأطفال[1] .

أما من ناحية تأثير المهنة تأثيراً غير مباشر فى التنشئة الاجتماعية فيتمثل فى أن الوضع الطبقى للأب يؤثر تأثيراً قوياً فى التنشئة الاجتماعية للطفل لأنه فى كل طبقة من طبقات المجتمع يوجد للأطفال دور محدد . ففى الطبقة العليا يتولى الأبوان إلى جانب بعض الأفراد الآخرين مسئولية رعاية تربية الأطفال ، ويهدفون من التنشئة الاجتماعية إلى نقل قيم ومعايير الطبقات العليا إلى هؤلاء الأطفال. وفى الطبقة المتوسطة يكون الأطفال والآباء أكثر أهتماماً بعضهم ببعض بصورة مباشرة وتهدف التنشئة الاجتماعية إلى تعليم الطفل السلوك المناسب ، كما تهدف الى تنمية قدرة الطفل على منافسة الآخرين وتشجيعه على الاستمرار فى النجاح من أجل الحصول على تعليم

(1) Parker, op. cit., pp. 44-45.

أحسن ومن ثم الحصول على وظائف أفضل . ولكن فى الطبقة الدنيا قد لا يرى الطفل على النجاح أو على التمسك بأساليب السلوك الطيب . لأن الاهتمام الأساسى بالطاعة والقدرة على التخلص من المتاعب .

ولقد أجريت عدة دراسات عن تأثير أنواع من المهن على أساليب التنشئة الاجتماعية . ومن أمثلة ذلك البحث الذى قام به ميلر Miller وسوانسون Swanson فى ديترويت Detroit لإيجاد العلاقة بين أسلوب تربية الطفل وبين مهنة الأب . وتم تقسيم المهن إلى تلك المهن التى تتطلب المبادرة والفعل الفردى وركوب الأخطار ، وتلك المهن التى تتطلب التواؤم مع الممارسات الثابتة والقرارات التى يصدرها الرؤساء البيروقراطيون . وافترض المؤلفان أن أنواعاً معينة من المهن تجذب أنواعاً معينة من الأزواج والزوجات وبالتالى توجد فلسفات معينة تنعكس فى سلوك الأسرة . وقد تكونت هذه الفروض بسبب ما لاحظه الباحثان من أن الآباء من أصحاب المشروعات يتجهون إلى تربية أطفالهم على ضبط النفس فى سن مبكرة ، أكثر مما يفعله البيروقراطيون . وثمة دراسة أخرى قام بها ميكينلى Mikinley لتقدير تأثير الحكم الذاتى والقوة والرضا فى موقف العمل على التنشئة الاجتماعية فى الطبقات الاجتماعية المختلفة فوجد أن عدد الآباء الذين يشغلون الوظائف ذات المرتبة الدنيا من أوضاع الحكم الذاتى الذين يستخدمون أساليب قاسية فى التنشئة الاجتماعية أكبر من عدد هؤلاء الذين يشغلون أوضاعاً عليا من الحكم الذاتى . وينطبق نفس الأمر على هؤلاء الذين لا يرأسون أحداً فى العمل عندما يقارنون بهؤلاء الذين يرأسون غيرهم كما ينطبق على هؤلاء الذين لا يشعرون بالرضا عند مقارنتهم بالذين يشعرون بالرضا . ولكن يحذر المؤلفان من تجاهل أنواع الشخصيات التى تختار الأنواع المختلفة من المهن ، ويؤكدان ضرورة القيام بدراسات دقيقة قبل الوصول إلى نتائج عن العمليات السببية[1] .

---

(1) Ibid., pp. 45-46.

وقت الفراغ :

أما عن وظيفة شغل أوقات الفراغ ، فلم تكن الأسرة فى المجتمعات غير الصناعية تستمتع بالكثير من وقت الفراغ ، لأن العمل كان يستغرق كل وقتها ، أما الطبقات العليا فلم يكن لديها ما يشغلها سوى الاستمتاع بحياتها . ومن ثم كان وقت الفراغ امتيازاً خاصًّا بالطبقات العليا . وهذا القدر القليل من وقت الفراغ كانت الأسرة العادية تقضيه فى منزلها . أما الأعياد فقد كان المجتمع المحلى هو الذى يتولى تنظيمها . أى أن الأسرة والمجتمع المحلى هما اللذان ينظمان أنشطة أوقات الفراغ . وحتى فى المجتمعات الحضرية — منذ عدة أجيال مضت — كان الفرد يقضى وقت فراغه فى نشاط داخل الأسرة ، ولكن فى الوقت الحاضر ازداد وقت الفراغ الذى يستمتع به الفرد بسبب التقدم العلمى والتكنولوجى ، ويصدق هذا بصفة خاصة على سكان المدن . وفضلا عن ذلك أصبح استغلال وقت الفراغ أمراً يخص الفرد أكثر مما يخص الأسرة . ويرجع هذا التغير إلى حدوث نوعين من التطور . الأول . هو قيام المؤسسات التجارية لاستغلال وقت الفراغ مثل المقاهى والكازينوهات والأندية الليلية ودور السينما والمسارح وغير ذلك . أما السبب الثانى فهو ازدياد عدد الأفراد الذين يشتركون فى المنظمات الثانوية ، إذ نشأ عدد كبير من المنظمات الثانوية التى يتخصص كل نوع منها فى لون معين من ألوان النشاط فتوجد الأندية الرياضية والاجتماعية والثقافية والفنية . ثم إن الأسرة الواحدة لا تشترك فى هذه المنظمات كجماعة ولكن يشترك كل عضو منها فى المنظمة التى تناسبه . فلكل من الأب والأم والأطفال منظمات خاصة . وبذلك فإن وجود هذه المنظمات فى المجتمع جعل أعضاء الأسرة يتركون المنزل ويتفرقون ويبتعدون عن بعضهم من أجل ممارسة أنشطة وقت الفراغ ، ولو أن هذه المنظمات ولا شك تؤدى وظيفة تربوية هامة لأنها تدعم كيان الأسرة[1] . وبذلك لا يؤدى المنزل

(I) Nels Anderson, op. cit., p. 275.

وظيفته كمركز لنشاط وقت الفراغ إلا فى حالات استثنائية ، ولكن ليس معنى هذا أن الأسرة لا تستطيع أن تكون مركزاً للاهتمام والحب المتبادل ، أو أنه لابد من إعادة الحياة الأسرية إلى ما كانت عليه ، ولكن معناه أن على الأسرة لكى توجه أعضاءها توجيهاً فعالا بالنسبة لنشاط وقت فراغهم ، أن توجد وسائل أخرى وان تكون هذه الوسائل فعالة ، إلا إذا قامت على الاهتمام المتبادل والتوجيه بدلا من التسلط والسيطرة .

أى أن الوظائف الدينية والترويحية والتعليمية التى كانت الأسرة تؤديها من قبل تقوم بها فى الوقت الحاضر تنظيمات اجتماعية مثل المسجد أو الكنيسة والمدرسة فضلا عن منظمات أوقات الفراغ ولكن اكتسبت وظيفة الحب والإشباع العاطفى أهمية جديدة ، لأن العلاقات الاجتماعية فى المجتمع الحضرى أصبحت علاقات لا شخصية تتسم بالبرود والجفاف .

وبذلك تهتم الأسرة الزواجية بالإشباع العاطفى ، وهذا الأمر يتفق مع حاجات السياسة الصناعية ، فى مستوى الوظائف الدنيا لا يحصل العامل إلا على قدر ضئيل من الرضا ، أما فى المستويات العليا فيحصل العامل على قدر أكبر من الرضا فى العمل . ولكن فى أى مستوى من هذه المستويات ليس للمشروع الاقتصادى أية علاقة بالتوازن بين طاقة الفرد وإنتاجيته لأن الأسرة وحدها هى المسئولة عن ذلك . بمعنى أنه لا يوجد مكان يستطيع الفرد الذهاب إليه للحصول على هذا التوازن — فالأسرة إذن تعالج مشاكل لا يستطيع النظام الصناعى علاجها[1] ، وعلى ذلك يمكن القول بأن وظائف الأسرة تتوافق بنجاح مع حاجات الصناعة من جهة ومع حاجات الإنسان من جهة أخرى[2] .

وإلى جانب هذا التأثير العام الذى تحدثه الصناعة فى نظام الأسرة ، فهى تؤثر أيضاً فى الأسر التى يرتبط أعضاؤها بالصناعة ارتباطاً مباشراً .

(1) Parker, op. cit., p. 109.

(2) Schneider, op. cit., p. 430.

ويتصل هذا التأثير المباشر بالتكوين المهنى للأسرة . لأن المهنة التى يؤديها الفرد تحدد الكثير من النواحى فى حياة أسرته مثل كمية الدخل ومقدار الوقت الذى يقضيه فى المنزل ليلا أو نهاراً . وكذلك تحدث الصناعة تأثيرات قد تنعكس على حياة الأسرة . فمن ناحية توجد الخبرة المهنية بعض القيم والاتجاهات التى تؤثر فى العلاقات الأسرية ، لأن الظروف والاتجاهات المرتبطة بمهنة معينة تؤثر فى ظروف واتجاهات الأسرة[١] . ومن ناحية أخرى تحدد المهنة وضع الطبقة والمنزلة الاجتماعية — (وسيجىء هذا بالتفصيل عند الكلام عن الصناعة والتدرج الاجتماعى) . لذلك تعتبر جماعات الطبقة والمنزلة الاجتماعية ثقافات فرعية فى المجتمع ، فلكل جماعة عادات وقيم وتقاليد ومفاهيم ... إلخ . فأنتماء الأسرة إلى طبقة أو جماعة منزلة اجتماعية معينة يحدد كثيراً من خصائصها البنائية والوظيفية مثل عدد الأطفال ، ودور الأب ، ووضع الأم ، ودور كبار السن فضلاً عن قدرة الأسرة على مقاومة الكوارث والنكبات . وبذلك تؤثر الصناعة بطريقة مباشرة فى حياة الأسرة .

وعند دراسة أدوار كل من الزوج أو الزوجة ، يتبين أنهما متساويان من ناحية السلطة والطاعة والواجبات ، وربما تأخذ هذه المساواة داخل الأسرة صورة أخرى تتمثل فى توجيه الرجل قدراً أكبر من طاقته نحو مساعدة زوجته فى أعبائها المنزلية ، بدلا من توجيه هذه الطاقة نحو المطالب التى يفرضها عليه عمليه[٢] . والصناعةمن بين العوامل التى تعمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تشكيل الأدوار التى تتم داخل الأسرة ، إلى جانب تشكيل العلاقات بين هذه الأدوار . وفى الواقع أصبحت الأسرة والعمل مجالين متباينين بسبب التخصص وتقسيم العمل فى المجتمع المعاصر ، ولكن عندما ننظر عن قرب إلى أدوار العمل وأدوار الأسرة ندرك أن درجة تكامل هذه

(3) Parker, op. cit., p. 42.

(4) Warner, op. cit, p. 110

الأدوار تختلف باختلاف المستويات الاقتصادية الاجتماعية . ففى الطبقات العليا فى المجتمع قد لا يتصل دور الزوج فى الأسرة كثيراً بدوره فى العمل ولا يؤثر أحدهما فى الآخر حتى إن مكانته وسلطته فى العمل قد لا تنعكس فى مكانته وسلطته فى البيت . وإلى جانب ذلك فإن كثرة الالتزامات التى يفرضها عليه العمل قد تجعله لا يقضى وقتاً كافياً مع أسرته كما لا يبذل الكثير من الطاقة من أجلها ، لأن الأسرة شىء ثانوى فى حياته .

وفى الطبقة المتوسطة يعتمد الوضع المالى والمركز الاجتماعى للأسرة على مهنة الزوج إلى حد كبير .ولكن إذا كانت مهنة الزوج معقدة فنيا لا تستطيع أسرته إدراكها وفهمها كما لا تستطيع الزوجة مشاركة زوجها فى عمله ومشاكله ولا يبدو أن الزوج فى هذه الحالة يؤدى دوراً استبداديًّا فى الأسرة حيث تدور العلاقات الأساسية بين الأم وأطفالها . أما فى طبقة العمال فلا يحصل الزوج من مهنته على دخل مرتفع كما لا يكتسب مركزاً اجتماعياً مرتفعاً فى المجتمع . وإذا كان الزوج وحده هو الذى يعمل وفقاً لتقاليد المجتمع تنفصل حياة العمل عن حياة الأسرة انفصالا كاملا تقريباً . ومعنى ذلك أن الزوج له مكانة منخفضة وليس له سلطة فى العمل ولكن له أعلى مكانة فى البيت كما أن له الكلمة العليا فيه أما إذا كانت الزوجة تعمل فإن الدخل الذى تحصل عليه تنفقه لكى تجعل من البيت مكاناً مريحاً . وفى هذه الحالة فإن الدور الذى يؤديه الزوج قد يشبه كثيراً الدور الذى يؤديه الزوج فى الطبقة المتوسطة[1] .

سوء تنظيم الأسرة :

وإذا كان للصناعة بعض الآثار المباشرة فى بناء ووظائف الأسرة ، فإن لها إلى جانب ذلك بعض الآثار المباشرة وغير المباشرة فى سوء تنظيم الأسرة .

إن انتقال المجتمع القبلى إلى مجتمع صناعى يترتب عليه حدوث عدة

(1) Parker, op. cit., pp. 42-43.

تغيرات تؤدى إلى سوء تنظيم الأسرة . ومثال ذلك ما كشف عنه بوسيا Busia فى الدراسة التى قام بها فى سيكوندى Sekondi وتاكورادى Taksradi وهما مدينتان توأمتان فى غانا — إحداهما ميناء للشحن والأخرى مدينة تجارية يبلغ عدد سكانهما ٤٤,٠٠٠ نسمة (منهم ٦٠٠ من غير الأفريقيين) ، الذين ينتمون لخمسين قبيلة ويؤلف أعضاء كل قبيلة جماعة واحدة فى هذه المدينة وبذلك يوجد عدد من الأنماط الأسرية المتباينة ، أى أنه توجد أفكار مختلفة عن الزواج والمهر والميراث وغير ذلك . وتم ٥٠ ٪ تقريباً من عدد الزيجات بين القبائل ، ومعنى هذا أن الزوجين ينتميان لثقافتين مختلفتين ، وقد يوجد بينهما اختلافات لغوية ، وقد يرتبط كل منهما بقوانين قبلية خاصة ، وقد يؤدى هذا إلى الصراع الأسرى بينهما . ومن الأسباب الأخرى التى تؤدى إلى هذا الانشقاق الأسرى نسبة عدد الذكور إلى عدد الإناث من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٤٥ سنة ، ففى عام ١٩٤٨ كان عدد الذكور ١٤,٨١٠ وكان عدد الإناث ٩,٧٠٧ . وبذلك وجدت النساء أنفسهن فى وضع ممتاز . وإلى جانب ذلك يسمح القانون القبلى بتعدد الزوجات ولكن القانون المدنى الذى وضعته الحكومة لا يسمح بذلك . ومن الأسباب الأخرى للصراع اتجاه الشباب للأخذ بأسلوب الحياة عند الغربيين ، ومقاومة الجيل القديم له مقاومة شديدة . ويؤدى هذا إلى صور من الصراع بين الآباء والأبناء ويكون الآباء غالبـــاً مضطربين لا حول لهم ولا قوة ، بينما يشعر الأبناء بقوتهم ويجوبون الشوارع والطرقات فى جماعات .

وإلى جانب الاختلافات القبلية توجد اختلافات طبقية قبلية ويوجد فى نفس الوقت نظام طبقى آخر بالمدينة ، يختلف تماماً عن النظام الطبقى القبلى . وقد هاجر الكثير من الأفريقيين إلى المدينة حتى إن أعداد المهاجرين تفوق كثيراً فرص العمل ولذلك كثرت البطالة بينهم . ويقيم هؤلاء المهاجرون فى مساكن غير صحية حتى إن أفراد الأسرة الواحدة يجتمعون معاً فى أى مسكن يعثرون عليه . ويصور بوسيا محاولة هؤلاء الأفراد الانتقال من الحياة

القبلية إلى الحياة الحضرية . غير أن هذه المحاولة تختلف عما يقوم به سكان أية مدينة غربية يواجهون التغير ، وذلك لأن سكان المدينة الأخيرة يتمتعون بميزة خاصة هى استمرار حياتهم مدة طويلة فى المجتمع المحلى الحضرى ، وهذه الحياة جعلتهم يكتسبون الكثير من الخبرات المتنوعة . وهذا فى الواقع ما يفتقر إليه سكان سيكوندى تاكورادى . فالأسرة فى البلاد الغربية عاشت سنين طويلة حتى انتقلت من العائلة الممتدة إلى الأسرة الصغيرة ، التى تنظم النسل والتى تتسم بتفكك الروابط بين أفرادها . ولكن كل هذه التغيرات يمر بها أفراد جيل واحد فى سيكوندى تاكورادى[1] .

ومن الدراسات الأخرى التى تمت فى أفريقيا والتى توضح العوامل التى تؤدى إلى سوء تنظيم الأسرة ، تلك الدراسة التى قام بها بلاندير Balandier عن نظام الأسرة فى بوتو بوتو Poto-Poto وهى جزء من برازافيل فى الكونغو — وقد تبين له أن الأسر القروية التى تقيم فى هذه المدينة تقف حائرة بين مطالب الواقع الريفى القبلى الذى أتوا منه وبين الواقع المباشر الذى يواجههم فى المجتمع الجديد . وكان الموقف فى بوتو — بوتو كما هو الموقف فى سيكوندى تاكورادى من زيادة عدد النساء عن عدد الرجال زيادة كبيرة . لذلك كانت فرص الزواج كبيرة أمام النساء . ومن ثم كانت المرأة تفضل الزواج المؤقت على الزواج الأبدى بسبب ما يفرضه من التزامات . إذ أنه فى حالة الزواج المؤقت تستطيع المرأة متى تشاء أن تتحلل من الرابطة الزواجية متى أتيحت لها فرصة للارتباط بزوج أفضل . ومن ناحية أخرى كونت النساء هيئات خاصة بهن لتبادل المساعدة فيما بينهن ، وكأن هذه الهيئات تجمع النسوة معاً فيشعرن بالقوة ومن ثم يستطعن حماية أنفسهن من سيطرة

---

(1) K. A. Busia, Social Surveys of Sekondi-Takoradi, in Social Implications of Industrialization & Urbanization in Africa South of the Sahara, Paris, UNESCO, 1956, pp. 74-88.

الرجال واستبدادهم[١] .

كل هذه العوامل التى أدت إلى سوء تنظيم الأسرة فى المدن الإفريقية ، توجد أيضاً فى المدن الغربية ولكن بدرجة أقل . ومن دراسة المشاكل الأسرية تبين أن أنماط تفكك الأسرة منتشر فى الوقت الحاضر أكثر من أى وقت مضى ، وهى فى المجتمعات الحضرية أكثر منها فى المجتمعات الريفية ، ولإمكان المقارنة بين المجتمعات نستخدم الطلاق كمؤشر يعبر عن هذا التفكك .

وبقيام الصناعة ازدادت نسبة الطلاق فى الولايات المتحدة ، ولكنها انخفضت فى مصر ، فلقد كان معدل الطلاق فى مصر لكل ألف من السكان ٣,٥ فى عام ١٩٤١ ، ولو أن هذا المعدل ارتفع خلال سنوات الحرب العالمية الثانية حتى وصل إلى ٤,٧ عام ١٩٤٤ ، إلا أنه بدأ فى الانخفاض بعد ذلك حتى وصل إلى ٢,٢ فى عام ١٩٦٥[٢] . ولذلك أصبح من الصعب إكتشاف العلاقة بين نشأة الصناعة وسوء تنظيم الأسرة . غير أنه يمكن فهم هذه العلاقة عن طريق الاستعانة بالإحصائيات عن علاقة الطلاق بالهجرة من المدينة . فقد أوضحت عدة دراسات أن حالات الطلاق والهجرة من المدينة أكثر بين أصحاب الأدوار المهنية الدنيا ، وعلى ذلك توجد أعلى نسبة طلاق بين العمال شبه المهرة ثم تقل بين الحرفيين ورؤساء العمال ، ثم الكتبة والباعة ، فأصحاب الأملاك والمديرين وكبار الموظفين ، بينما توجد أقل نسبة طلاق بين المهنيين . وكذلك الحال بالنسبة للهجرة من المدينة . وهذه العلاقة العكسية بين الهجرة من المدينة والطلاق من جهة وبين الرتبة المهنية من جهة أخرى توضح تأثير الصناعة فى سوء تنظيم الأسرة . أو على

(1) Georges Balandier, "Sociological Survey of the African Town of Brazzaville, op. cit., pp. 106-109.

(٢) المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة — ١٩٥٢/١٩٦٤ ، البيانات السابقة — ص ١٦٣ .

الأقل إذا كان الأزواج يؤدون الأدوار المهنية ذات المرتبة الدنيا .

ومن الواضح أن هذه العلاقة لم تكن كذلك فى الماضى . إذ كانت العلاقة وثيقة بين الكنيسة وقوانين الطلاق فى المدن الغربية . وكان من الصعب إن لم يكن من المستحيل حل الرابطة الزواجية عن طريق الطلاق حتى القرن العشرين . وحتى فى الوقت الحاضر لا تسمح بعض البلاد مثل إيرلندا والبرتغال وإسبانيا بالطلاق . وبالإضافة إلى ذلك كانت الصفوة حتى أواخر القرن التاسع عشر هى التى تتحكم فى تنفيذ قانون الطلاق ، وهذه الصفوة لا تهتم إلا قليلا بالمشاكل الزواجية عند الفقراء . وينجم عن ذلك أن الأفراد من الطبقات العليا هم وحدهم الذين يستطيعون الحصول على الطلاق . وترتب على ذلك أن نسبة الطلاق فى الطبقات العليا أعلى من نسبتها فى الطبقات الأخرى فى الولايات المتحدة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[١] .

ومن العوامل التى تؤدى إلى ارتفاع نسبة الطلاق فى الطبقات الدنيا قلة الدخل الذى يثير سخط الزوجين وغضبهما ، ومن ثم يعكسان هذا السخط وهذا الغضب على حياتهما الزواجية . ولكن أعضاء الطبقات الاجتماعية العليا قد ينفقون معظم دخلهم على البيت والتعليم الخاص وغير ذلك ، وبذلك لا يتوافر لديهم المال الذى يكفى لمواجهـــة المشاكل الاقتصادية التى تترتب على الطلاق ، وتوجد مثل هذه المشاكل سواء أكان الدين السائد فى المجتمع الإسلام أم المسيحية . فالطلاق فى الطبقات العليا يثير الكثير من المشاكل كما قد يثير الكثير من اللوم والتأنيب من المجتمع . وتزداد هذه المشاكل خاصة إذا كان التباين كبيراً بين دخل الزوجة ودخل زوجها ولذلك قد لا تجد المرأة ما يدعو إلى الانفصال عن زوجها لأنها تعتمد عليه وعلى دخله اعتماداً كبيراً . ومن ناحية أخرى قد تكون اتجاهات الطبقات الاجتماعية

(1) William Goode, the Family, Prentice Hall, Englewood Clifbs, N. J., 1964, p. 88.

العليا نحو الطلاق أكثر تحرراً من إتجاهات الطبقات الاجتماعية الدنيا . غير أن شبكة العلاقات الاجتماعية والقرابية أكثر اتساعاً واستقراراً، حتى أن انفصام العلاقة الزواجية قد تؤدى إلى وجود المشاكل الشخصية والقرابية ، وبذلك لا يستطيع الشخص سواء من الطبقة المتوسطة أو الطبقة العليا — أن يتجنب الالتزامات المفروضة عليه عندما يقرر طلاق زوجته — وقد أدت كل هذه العوامل إلى ارتفاع نسبة الطلاق بين الطبقة الدنيا سواء إذا كنا نستخدم المهنة أو الدخل أو التعليم كمؤشر للوضع الطبقى . وانخفاض نسبة الطلاق بين الطبقات الاجتماعية العليا بعد أن كانت مرتفعة ، يمكن أن يحدث فى كل البلاد الغربية أثناء تصنيعها عندما يتغير نظام المحاكم فيها ليسمح لأفراد الطبقات الدنيا بالالتجاء إلى محاكم الطلاق بطريقة سهلة ودون أن يكلفهم ذلك الكثير من المال[١] .

فكأن سهولة الحصول على الطلاق من جهة واتجاه المجتمع نحو الطلاق من جهة أخرى عاملان لهما أهميتهما فى إرتفاع نسبة الطلاق. ولا شك أن إرتفاع نسبة الطلاق فى مصر يرجع فى المحل الأول إلى سهولة الحصول عليه مما جعل الكثير من المصلحين والمشتغلات بالحركة النسائية يطالبون بأن يكون الطلاق أمام المحكمة ، وهم بذلك يوجدون عقبة أمام الحصول على الطلاق . ولعل وضع بعض الإجراءات وسيلة لها أهميتها فى تخفيض نسبة الطلاق .

ونظراً لوجود هذه العلاقة العكسية بين الرتبة المهنية وسوء تنظيم الأسرة ، تهتم الأبحاث الاجتماعية بدراسة سوء تنظيم أسر طبقة العمال والربط بينها وبين الصناعة[٢]. فقد تبين أن الصناعة تؤدى بصورة مباشرة إلى سوء تنظيم أسر الطبقة العمالية ، لأنها تفرض بعض الظروف المادية السيئة على هذه الأسر مثل غياب الأب عن المنزل ، وهذا الغياب يقضى ولا شك على نسيج

(1) Ibid., pp. 88-90.

(2) Schneider, op. cit., p. 426.

العلاقات الأسرية فينفصل الزوج عن زوجته كما ينفصل الآباء عن أطفالهم . ثم إن غياب الأب عن المنزل يؤدى إلى ضعف السلطة الأبوية ، وهذا الضعف يدفع بالأطفال إلى السلوك الجانح أكثر مما يدفعهم إلى السلوك السوى . ومن العوامل التى تؤدى إلى تفكك الأسرة قلة الدخل . إذ تحصل بعض أسر طبقة العمال على دخول ضئيلة لا توفر لها مستوى المعيشة المناسب وهذا العامل الاقتصادى يشترك مع بعض العوامل النفسية والثقافية فيؤدى إلى وجود بعض المشكلات مثل نقص عاطفة اعتبار الذات عند الزوج ، وإلى جانب ذلك قد لا تستطيع الزوجة صبراً على هذه المعيشة غير المناسبة . ومن ثم تبدأ العلاقات الزواجية فى التفكك بسبب عدم الشعور بالأمن الاقتصادى .

ولكن الصناعة من ناحية أخرى تتيح للمرأة الكثير من فرص العمل وقد يؤدى هذا إلى تفكك الأسرة ، لأن العمل يمنح المرأة استقلالا اقتصاديًّا . إلا أنها لا تريد العمل ولا تريد هذا الاستقلال الاقتصادى ، وقد يرجع هذا إلى انتشار الأمية بين النساء أو حصولهن على قدر ضئيل من التعليم كما يرجع إلى بعض العناصر الثقافية التى تعتبر اشتغال المرأة عيباً ، وإنما تريد الارتباط بزوجها بسبب حاجتها الاقتصادية إليه أو لشعورها بعدم قدرتها على العمل أو النجاح فيه . ولكن عند ما تحدث أية أزمة أسرية قد تسعى إلى التخلص من الرابطة الزواجية بسبب إدراكها أن فرص العمل موجودة وأنها تستطيع الحصول على وظيفة . كما قد تبحث المرأة المتزوجة عن عمل لها لأن الدخل الذى يحصل عليه زوجها لا يكاد يكفى احتياجات الأسرة ، غير أنه إذا كانت العلاقة بينها وبين زوجها غير طيبة فقد ترى عدم ضرورة مساعدة زوجها الكسول ومن ثم تتفكك الرابطة الزواجية . وفى بعض الأحيان قد يرفض الزوج مساعدة زوجته له ، ولكن إذا لم يستطع أداء دوره كعائل للأسرة ، تتفكك العلاقات الأسرية . وبسبب الدخل الضئيل الذى تحصل عليه أسر العمال لا تتدخر شيئاً من المال تستعين به عند حدوث الأزمات أو النكبات ، ولذلك قد تتفكك هذه الأسر عند حدوث أقل قدر من

المتاعب أو المشكلات . وقد يؤدى الطلاق إلى عدم احترام الزوج فى المجتمع ، ولكن من المؤكد أنه يؤثر بقدر محدود للغاية فى وضع الزوج فى العمل وفى مستقبله المهنى . كما لم يعد يؤثر إلا بقدر يسير فى الوضع الاجتماعى للزوجة ، وذلك لأن نظرة المجتمع إلى المرأة المطلقة قد تغيرت وأصبح المجتمع يتقبلها شيئاً ما ، فهو لا يعارض مشاركتها فى الحياة العامة ، كما لا يعارض زواجها مرة أخرى . وقد تؤدى ثقافة طبقة العمال إلى سوء تنظيم الأسرة ، وذلك لأن الأب قد يعتبر أطفاله منتمين لأمهم فى المحل الأول ، ومعنى ذلك أن علاقته بأطفاله ليست بنفس القدر من القوة إذا ما اعتبرهم منتمين له أولا . ويترتب على ذلك أن الروابط غير القوية التى تربطه بأبنائه تجعله على استعداد فى أية لحظة لإنهاء علاقته بزوجته .

ويميل الآباء فى أسر طبقة العمال إلى القيام بأدوارهم الأسرية على أساس التسلط والديكتاتورية، وقد يؤدى هذا التسلط إلى نكبات أسرية، وذلك لأن سلطة الأب لا تسندها قوته المالية ولا منزلته الاجتماعية القائمة على أساس المهنة، كما لا تسندها الثقافة العامة، لذلك لا توجد أسباب كثيرة تجعل الزوجة والأطفال يقبلون تسلط أو استبداد الزوج. وإذا تفكك الزواج تحصل الزوجة على العون والمساعدة من جماعتها القرابية التى قد تعنى بأطفالها عندما تذهب إلى العمل . كذلك قد يعكس تكرار الزواج للمطلقين والمطلقات اتجاه طبقة العمال نحو تقبل الطلاق وعدم اعتباره شيئاً غريباً ، ويتضح من ذلك أن الصناعة كأنها لا توافق على الزواج بين أفراد طبقة العمال ، لأن هذا الزواج لا ينجح تماماً فى توفير أساس اقتصادى واجتماعى للأسرة يتمثل فى الدخل الكافى لاشباع احتياجات الأسرة والمركز الاجتماعى فى المجتمع . ومن ثم يعتمد استقرار هذه الأسرة على التواؤم بين الزوجين أو على بعض العوامل الأخرى مثل المعتقدات الدينية . غير أن هذه العوامل وحدها قد لا تكون كافية — ولذلك تميل هذه الأسرة إلى التفكك بسبب ما بين الزوجين من اختلاف فى الأمزجة إلى جانب عدم تكامل الشخصية والنزاع الدائم بين الزوجين .

أما إذا انتقلنا إلى المجتمعات النامية يتبين تأثير الصناعة فى تفكك نظام القرابة بها . وبخاصة فى سلطة رؤساء القبائل التقليديين. ولا شك أن ضعف سلطة هؤلاء الرؤساء تؤدى إلى الكثير من المشاكل لأن هذه السلطة هى وسيلة أو هى بالأحرى الوسيلة الوحيدة للضبط الاجتماعى فى هذه المجتمعات . فقد أدى ظهور صناعة البترول فى ليبيا إلى تغيرات واضحة فى سلطة الرؤساء القبليين التقليديين . فقد كان لكل قسم من الأقسام القبلية رئيس خاص أو شيخ يشرف على شئونه وينظر فى المنازعات التى قد تنشب بين أعضاء ذلك القسم بالذات ، ولقد كان الشيخ يمتاز فى الماضى بسلطة ونفوذ قويين . فقد كان هو المرجع الأخير فى أحوال النزاع كما كانت كلمته بمثابة القانون الذى يسرى على أفراد الجماعة القبلية التى يشرف على أمورها . بيد أن هذه السلطة بدأ يداخلها كثير من عوامل الضعف والوهن فى الأوقات الأخيرة[١] .

كذلك الحال بالنسبة للازاندى — فقد حدثت تغيرات مماثلة فى التنظيم العائلى التقليدى ، وبخاصة فى مركز رئيس العائلة وأنماط السلوك التى تنظم علاقته ببقية أفراد عائلته ومدى استقلالهم عنه أو اعتمادهم عليه . فحين يتزوج الرجل فإنه يكون لنفسه ، مسكناً خاصًّا يستقل به عن مسكن أهله وفيه تنفرد كل زوجة بكوخ خاص بها، وبمخزن خاص لغلالها، فى حين ينتقل الرجل بين أكواخ زوجاته ويأكل من الطعام الذى تعده كل منهن بدورها . والواقع أنه لم تطرأ أية تغيرات أساسية على هذا التنظيم الظاهرى للمسكن التقليدى بعد تنفيذ مشروع التنمية والإسكان . وكل ما حدث هو بعض التعديلات الطفيفة فى بعض الخطوط العريضة فقط ، ومع ذلك فقد حدثت تغيرات جوهرية فى معنى ودلالة العلاقات والروابط العائلية وبخاصة فيما يتعلق بالمكانة الاجتماعية التى يتمتع بها رئيس العائلة الذى تدور حوله

(١) الدكتور أحمد أبو زيد — دراسات أنثروبولوجية فى المجتمع الليبى . دار نشر الثقافة . إسكندرية ١٩٦٢ — ص ٣٨ .

كل الحياة فى المسكن ويرتبط البيت باسمه وشخصيته ، لدرجة أنه حين يموت فإن المسكن يهجر كلية ويتوزع أفراد العائلة بين الأهل والأقرباء . بينما يؤدى موت المرأة إلى ترك كوخها ، ومخزنها وكذلك زراعتها الخاصة فحسب ، مع استمرار المعيشة والحياة فى بقية أجزاء المسكن . وليس من شك فى أن رئيس العائلة لا يزال يتمتع بقدر كبير من الاحترام والهيبة القديمين ، مع أن مركزه وإشرافه على أفراد العائلة ومسئوليته القديمة نحوهم أصابها كلها شيء من الضعف والوهن نتيجة لازدياد شعور الشبان بالقدرة على الاستقلال الاقتصادى بعد تنفيذ مشروعات التنمية ، وما أدت إليه من ازدياد فرص العمل بأجر فى المصانع وبالتالى ازدياد النقود فى أيديهم[١].

وفى روديسيا الشمالية — بعد اكتشاف المناجم — بدأ الأفريقيون يتركون بيوتهم لكى يعملوا فى المصانع أو المناجم ومن ثم انفصلت انشطتهم الاقتصادية عن نسق الحقوق والالتزامات فى المجتمع المحلى . وعندما يحصل العامل على أجر نقدى لم يعد معتمداً على أسرته من الناحية الاقتصادية ، ومن ثم تضعف الروابط التى تربطه بأقاربه كما تتهدم سلطة الأسرة وتتفكك وحدتها . ويظهر سوء التكامل بين الأجزاء الأخرى من التنظيم الاجتماعى ، وذلك كما حدث بين البانتو فى جنوب وشرق أفريقيا — لقد تصدع اقتصاد الأسرة حتى إنها لا تستطيع أن تجمع قدراً كافياً من الماشية لدفع مهر العروس عن طريق ما يلتزم به الأب ، وما يقدمه الأقارب من هدايا أو قروض . لذلك قد يبحث الشاب عن عمل ، ليس من أجل أن يدفع الضرائب بل ليشترى ماشية كى يتمكن من دفع المهر ويعتبر هذا تغيراً راديكالياً وتصدعاً فى النظام القديم . والنتيجة المنطقية لهذا هو دفع المهر نقداً بما يساوى ثمن الماشية . ومن ثم يتلاشى العرف والشعائر فى نظام الزواج والقرابة ، وتختفى رموز تماسك الأسرة .

---

(١) الدكتور أحمد أبو زيد — التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى فى إفريقيا مثال من مشروع السودان . ص ٧٠ — ص٧١ .

ولا شك أن انتقال الأسرة الزواجية إلى مسكن مستقل خاص بها وانفصالها فى حياتها عن الأقارب وما يتمسكون به من قيم ، كل هذا يؤدى إلى ترك الآباء وهم كبار السن دون رعاية ، برغم أنهم فى أشد الحاجة إلى العون والمساعدة ولكن الشبان لم يعودوا يقبلون الالتزام برعاية الشيوخ وكذلك الحال بالنسبة لتربية الأطفال الأيتام ، ولم يعد الأقارب يقبلون الإلتزام برعايتهم ولذلك يستمر وجود ملاجىء الأيتام التى أنشئت من سنوات بعيدة ، برغم أنها لم تعد ملائمة للعصر الحديث من حيث الإعداد السليم للنشء . ولو أن الدولة تقوم بالكثير من الخدمات فى هذا المجال ، ولكن كل ما قامت وتقوم به الدولة لا يمكن أن يكون بديلا كاملا لما كان يقوم به نظام القرابة فى المجتمع البدائى .

ثانياً : أثر نظام الأسرة فى الصناعة

تشير الكثير من الكتابات إلى أثر الصناعة فى الأسرة ، بينما لا يوجد الكثير من المعلومات عن أثر الأسرة فى الصناعة . ولكن لا يجعلنا هذا أن نتجاهل أثر أنماط الأسرة وما تتمسك به من قيم فى السياسة الصناعية أو الحياة المهنية فقد يكون نظام الأسرة من العوامل التى تسهل عملية التصنيع وقد يكون حجر عثره أمام هذه العملية .

وربما ما حدث فى إنجلترا يلقى ضوءاً على هذه العملية ، فعندما بدأت الصناعة فى إنجلترا فى أواخر القرن الثامن عشر كان نظام الأسرة بالنسبة لجزء من السكان على الأقل ينسجم مع المطالب التى تفرضها الصناعة ، لأن الالتزامات والروابط القرابية الممتدة ، فضلا عن الروابط بأرض الأسرة ، لم تكن تتدخل فى النمط الجديد من التزامات الفرد نحو العمل .

ولكى يزداد وضوح أهمية أنماط الأسرة فى تسهيل عملية التصنيع يمكن الاستعانة بالمقارنة التى عقدها وارنر Warner[1] بين جهود كل من الصين واليابان ، عندما بدأ كل منهما يطرق باب التصنيع فى أثناء الجزء الأخير من القرن التاسع عشر والجزء الأول من القرن العشرين. لقد فتحا أبوابهما للغرب فى وقت واحد تقريباً ، وكان كل منهما يواجه مجموعة من المشاكل تشبه نوعاً ما مجموعة المشاكل التى يواجهها الطرف الآخر كما انت كالظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلدين متماثلة . فقد واجها التهديد بالغزو الأجنبى ، والاقتصاد السائد فى كل منهما هو الاقتصاد الزراعى ، وكل منهما يشكو من الزيادة السريعة فى عدد السكان ، وفى كل منهما أجهزة بيروقراطية ضخمة ولو أنها تتصف بالاستقلال إلا أنها فى الوقت نفسه تتصف بعدم الكفاءة ، وكان الاهتمام بالأسرة أكثر

(1) Warner, op. cit., pp. 114 – 116.

من الاهتمام بالفرد ، فضلا عن وجود المشاكل بين علاقة الريف والحضر ، إلى جانب أن مكانة التجار كانت منخفضة برغم أن هؤلاء يؤدون أدواراً هامة فى عملية التجديد .

وبينما فشلت الصين فى مواجهة مشاكلها ، استطاعت اليابان خلال نصف قرن تقريباً ابتداء من عام ١٨٦٨ أن تصبح أكثر تقدماً من الصين فى مجال الصناعة . فقد استطاعت اليابان إقامة صناعات ثقيلة دون الاستعانة بأى رأس مال أجنبى تقريباً ، كما غيرت من نظام التوزيع فيها ، وقضت على الأمية سواء بين الرجال أو النساء ، وأدخلت مجموعة من العلاقات الاجتماعية الجديدة التى يتميز بها نظام السوق فى الدول الغربية .

وهناك عدة عوامل ساهمت فى إيجاد هذا التباين فى نجاح كل من الصين واليابان فى التغلب على مشاكل التصنيع لعل من أهمها نظام الأسرة .

فعند المقارنة بين نظام الوراثة فى هذين البلدين يتبين أنه فى الأسرة الأولى يرث كل الأبناء بالتساوى ، ولذلك لايمكن أن يتبقى رأس مال الأسرة بأكمله وحدة واحدة ، بينما فى الأسرة الثانية يرث أحد الأبناء وهو عادة أكبرهم سنًّا — كل ممتلكات الأسرة . وبذلك يمكن أن تتراكم الثروة . ويستطيع شخص واحد — اتخاذ القرارات بالنسبة لاستثمارها . وهذا ولا شك أسهل من اشتراك عدد من الأفراد فى اتخاذ مثل هذا القرار .

وربما أهم الاختلافات بين الدولتين هو علاقة الأسرة بالدولة . ففى الصين كان ولاء الشخص نحو الإمبراطور ، ولكن إذا نشب التعارض بين ولائه نحو الأمبراطور وولائه نحو أسرته ، فسرعان ما يتم حسم هذا التعارض والصراع لأن ولاء الرجل أولا يكون نحو أبيه ، وعن طريقه يمتد الولاء نحو كل الأقراء كبار السن فى العشيرة ، لأن من أكبر الخطايا فى الصين أن يكون المرء غير بارّ بأبيه . ولو أن ولاء اليابانى كان أيضاً نحو أبيه إلا أن النظام فى اليابان كان إقطاعيا

أكثر مما كان أسريا ، فهناك سلسلة متصلة من الطاعة والاحترام تربط كل فرد بأبيه ورئيس (أو سيد) أبيه ، ثم تربطه بمراتب عليا متتابعة من السلطة وأخيراً تربطه بالأمراء العظام والإمبراطور . وعلى ذلك فنظام الأسرة يساند الأوامر التى تصدر من أعلى مراتب السلطة ، وقد حاول زعماء الميجى إحداث بعض التغيرات التى تطلبت الكثير من التضحيات إذ يجب أن يعمل المحاربون القدماء فى المصانع أو كرجال للشرطة . ولكن ظلت روابط الطاعة والاحترام أو الولاء قوية بين الأسر وبعضها وبين الأسر والدولة .

ومن العوامل الأخرى التى اعترضت تصنيع البلاد وجود المحاباة — فالصينى يعتبر المحاباة واجباً يجب أن يؤديه خاصة إذا كان يشغل مركزاً أفضل فى الحياة. فهولايستطيع أن يرفض طلباً من أحد أفراد أسرته ، ومن المتوقع منه تقديم المساعدة إلى أكبر عدد من الأفراد قدر استطاعته حتى يمكنهم الصعود إلى أعلى مثل ما صعد هو . أما فى اليابان فقد كان الحراك الاجتماعى أكثر صعوبة مما كان فى الصين إذ يجب أن يظل الناس فى أوضاعهم لاينتقلون منها ، وقد كان التبنى هو أحد الأساليب الهامة للتقدم والصعود الاجتماعى إذ أن الأب قد يحرم ابنه من الميراث من أجل أن يتبنى شاباً موهوباً . وهذا الابن المتبنى يصعد إلى أعلى بفضل ما يبذل من جهد ، ومن ثم يصبح عضواً وجزءاً لا يتجزأ من أسرته الجديدة ، وبذلك لم يعد عضواً فى أسرته القديمة . وفى الواقع هذا النمط من السلوك يتفق مع التصنيع والتجديد فى ظل زعماء الميجى . وترتب على الأخذ بهذا الأسلوب من السلوك أن صار اليابانيون أقل من الصينيين فى محاباة أقاربهم وبذلك فالمحاباة عندهم لاتعترض كثيراً حركة التصنيع ، وليس على الذين صعدوا إلى أعلى مساعدة أفراد أسرتهم الذين لايستحقون المساعدة ، وإلى جانب ذلك يستطيع الرجال الأكفاء البحث عن الشبان الموهوبين لوضعهم فى الوظائف ذات المستقبل الرائع .

ولم يقتصر نظام الأسرة الصينية على تعويق التصنيع من هذا النواحى السالفة . بل توجد ناحية أخرى قللت بدورها من كفاءة الصينيين فى مواجهة مشاكل

العصر الجديد . فقد كان النظام الصينى فى الواقع ومن الناحية المثالية يسمح بالحراك الاجتماعى ، ولكنه كان من ناحية أخرى لا يعطى التاجر إلا رتبة اجتماعية منخفضة . فالطريق إلى الحراك الاجتماعى هو اكتساب الثروة عن طريق التجارة ثم ترك هذه المهنة بعد ذلك . فلقد كان أصحاب الأراضى والعلماء عندما يحصلون على الثروة ، يسعون إلى اكتساب المكانة والقوة بأن يصبحوا أعضاء فى طبقة الأعيان ، أو يعلموا أولادهم كى يصبحوا أعضاء فى هذه الطبقة . كما كان الموظفون الصينيون يتعلمون الدراسات الإنسانية ، ولكن لم تكن هذه الدواسات تتفق مع حاجات العصر الجديد وهى وحدها غير كافية لمواجهة مشاكل هذا العصر ، وعلى ذلك لم تتراكم التقاليد التكنولوجية والمالية عن طريق الجهود التى تبذلها الأسر الناجحة فى الحياة . ولا شك أن تراكم مثل هذه التقاليد يساعد حركة التنمية والتجديد ، فهى كعلامات على الطريق ترشد السائرين فيه . ولكن من ناحية أخرى كان التاجر اليابانى ملتزماً بنموذج خاص من الحراك الاجتماعى ألا وهو النجاح المادى . فلم تكن لديه الفرصة الكافية كى يترك التجارة وينتسب إلى المراتب الاجتماعية العليا . وترتب على ذلك أن التجار والأسر التى تمتلك البنوك اليابانية وضعت وطورت الكثير من المعارف والتقاليد فى هذه النواحى . وكانوا أكثر استعداداً للتوافق مع المشاكل المالية المعقدة التى صاحبت التصنيع السريع لليابان خلال عصر الميجى .

ولكن لابد من القول بأن متغيرات الأسرة ليست هى المكونات الرئيسية لهذا التضاد الجذرى بين الصين ، واليابان ، ولكن هذه العوامل التى ترجع إلى الأسرة تساهم كثيراً فى إيجاد هذه الاختلافات الواضحة بين الإنجازات الصناعية فى هذين البلدين .

وإذا انتقلنا إلى المجتمعات التقليدية ، يتبين أن نظام العائلة المركبة أو الممتدة لا يصلح للنمو الاقتصادى ، لأن مثل هذه العائلة توفر المسكن والطعام لكل أعضائها بغض النظر عما يساهم به كل فرد من جهد فى النشاط الاقتصادى فهى تعنى بكل أعضائها برغم كل شىء . لكن يعتبر هذا نوعاً من الضمان

الاجتماعى ، حيث يعمل الأفراد معاً للحصول على الدخل من أجل منفعة كل عضو فى العائلة الممتدة . وبذلك لايستطيع الفرد ادخار بعض الأموال حتى يمكنه الانتفاع بها فى المستقبل . لأن رؤساء العائلة الممتدة يهتمون بكل شىء من السلوك والمهنة وحتى الزواج . وعلى ذلك فالولاء لهذه العائلة والالتزامات نحوها يسبق أى ولاء آخر ، ومن ثم فالعائلة الممتدة تكبت وتعوق حوافز العمل والادخار والاستثمار .

ولكن قد تكون العائلة الممتدة هى المصدر الوحيد لرأس المال الذى يستخدم فى الاستثمار ، وذلك عندما يساهم الأفراد فى إقراض أحد أقاربهم بعض المال كى يبدأ مشروعاً من المشروعات . وقد تستطيع العائلة الممتدة — فى بعض الأحيان — تسهيل انتقال أفرادها إلى مجتمع المصنع ، وذلك بتوفير الأمن ووسائل التوافق فى المناطق الحضرية الصناعية خاصة للمهاجرين الجدد الذين أتوا من القرى ، كما هو الحال فى الهند والكونغو كنشاسا ، ولقد كان هذا هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية ، عندما كانت هجرة الأوربيين فى أوجها فى أواخر القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين عندما بدأت الحكومة فى إصدار قوانين الهجرة . فلقد نشأت بالمدن الأمريكية مثل شيكاغو احياء الغيتو Ghettos التى تضم المهاجرين الجدد ، ولقد كانت أهم وظيفة تقوم بها هذه الأحياء هى تعريف المهاجرين باللسان الأمريكى وتدريبهم على أسلوب الحياة الأمريكية ، خاصة وأن الحى الواحد كان يضم المهاجرين الذين أتوا من موطن واحد تقريباً[1] . ولكن كل هذه الامتيازات تعتبر مسائل مؤقتة لأن صاحب العمل يفضل سوقاً رأسمالياً كبيراً لايرتبط بأية اعتبارات شخصية . وهو يريد الحصول على العمال الذين تتوافر لديهم كفاءات ومهارات معينة التى تتناسب ومطالب العمل دون النظر إلى أية اعتبارات شخصية . وقد يؤدى به ذلك إلى الحصول على هؤلاء العمال من خارج المجتمع المحلى أو حتى من خارج المجتمع العام . ومن ثم يصبح العامل

(1) Morris, Urban Sociology, Allen & Unwin, London, 1968, P. 25.

الصناعى فى أسرة نووية حضرية وينفصل عن عائلته الممتدة ولا يتلقى منها أى عون أو مساعدة .

وعلى الرغم من أن العائلة الممتدة تعتبر من أكبر المعوقات التى تعترض سير التصنيع فى المجتمع ، إلا أن الحكام اليابانيين الذين أحدثوا التغيير الاجتماعى فى اليابان حاولوا الحفاظ على نظام الأسرة كما هو قائم فى المجتمع الياباني التقليدى . ولذلك لم يحاولوا تغيير العلاقات الأسرية ولا القيم التى يتمسك بها الأفراد . وبذلك أصبح نظام الصناعة فى اليابان فى الوقت الحاضر بالرغم من أنه متقدم فنيًّا مثل نظام الصناعة فى كثير من البلدان الغربية ، إلا أنه يمثل نموذجاً من نماذج علاقة الصناعة بالمجتمع المحلى . وبذلك فالمصنع الياباني يشبه الأسرة من ناحية الأدوار التى يؤديها العاملون به والمعايير التى تتحكم فى هذا الأداء ، إلى جانب العمل من أجل الحياة ، والاهتمام بالانسجام داخل الجماعة[1] أكثر من الاهتمام بالمنافسة الفردية فضلا عن الرعاية الأبوية للموظف حتى بالنسبة لأمور حياته الخاصة . غير أن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية أضعفت من هذه الروابط بين أفراد العائلة الممتدة .

إن الولاء نحو العائلة الممتدة وما يفرضه من التزامات يعتبر شيئاً طيباً فى المجتمعات غير الصناعية . ففى مثل هذه المجتمعات مازالت الزراعة تتم بالوسائل البدائية ، أى أن الزراعة لا تتم بالوسائل التكنولوجية المتقدمة . ويتطلب ذلك قيام التعاون التام بين أعضاء العائلة ، أو البدنة من أجل القيام بالعمليات الزراعية . وتتبادل هذه العائلات العون والمساعدة فيما بينها . ولذلك لاتتأثر غلة الأرض بهذا الولاء نحو العائلة الممتدة وما تفرضه من التزامات . بينما مثل هذا الولاء وتلك الالتزامات تعوق من نجاح المشروعات الصناعية وتقدمها . ويتضح ذلك مما يحدث فى البلاد النامية حيث تسيطر العائلات الممتدة على المشروعات

(1) Miller & Form, Labor & Community, New York, Harper, 1960, p. 394 F.

الاقتصادية . وعند سيطرة إحدى العائلات على مشروع اقتصادى أو مجموعة من الشركات ، فإنها تساعد بعض أعضائها على شغل بعض الوظائف الإدارية التى لا يؤهلهم لها تعليمهم وقدراتهم ، وفى الوقت نفسه لا يستطيع غيرهم من الأفراد الحصول على هذه الوظائف مهما كانت كفاءتهم وتعليمهم . ولا شك أن هذا الأسلوب من السلوك يعوق كثيراً من نجاح المشروع وتقدمه . ولو أنه فى بعض الحالات قد تهتم العائلة الممتدة بتدريب وتنمية قدرات ومهارات بعض أعضائها القادرين على القيام بأعباء هذه الوظائف الإدارية ولذلك — فى البلاد الصناعية المتقدمة يعتبر تشغيل أعضاء العائلة سواء فى الوظائف الإدارية أو فى غيرها — شيئاً غير مرغوب فيه . ولهذا السبب تبذل بعض البلاد مثل الاتحاد السوفيتى والصين الكثير من المحاولات لإضعاف الولاء نحو الأسرة وما تتطلبه من التزامات . ويهتمون بدلا من ذلك — بتنمية الولاء نحو الدولة . لذلك أنشئت الكميونات Communes فى الصين حتى يحل الولاء للحكم الشمولى Totalitarian محل الولاء نحو الأسرة[1] .

ولا يقتصر تأثير الأسرة على عملية التنمية الاقتصادية وتصنيع البلاد ، بل يتعدى تأثيرها هذا النطاق ، لأن العمليات الصناعية تتأثر بنوع نظام الأسرة السائد فى بعض المجتمعات المحلية . فبعض الصناعات لا تستطيع أن تزدهر إلا إذا وجدت نظام أسرة مناسب لها . ومثال ذلك أن المشروعات الموسمية مثل حليج القطن والمياه الغازية تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال فى المواسم الخاصة بهذه الصناعة ، ولا تحتاج إلا لعدد قليل فى غير ذلك الوقت . ومن ناحية أخرى تحتاج الصناعات الهامشية إلى عدد من العمال خلال سنوات الازدهار ثم تتخلص منهم فى الأوقات العادية أو فى أوقات الكساد . كما أن بعض الصناعات تحتاج إلى أعداد كبيرة من النساء والأطفال والبعض الآخر لا يحتاج إلا للرجال فقط . وتستطيع مثل هذه الصناعات أن تعمل بنجاح فى المناطق التى يتصف نظام الأسرة فيها بمرونة كبيرة ، حيث تستطيع الأسرة الانتقال بسرعة من شكل إلى آخر من أشكال العمالة . ويذكر ارنسبرج Arensberg أن وجود

(1) Clark Kerr, op. cit., p. 81.

صناعة البلاستيك فى مدن نيو نجلاند يتوقف على نظام الأسرة الموجود بها . فالأسر التى هاجرت إلى هذه المدن يعمل بعض أفرادها فى الزراعة والبعض الآخر يعمل بالصناعة ، وبرغم ذلك تتصف هذه الأسر بالتماسك والترابط بين أفرادها ، لأنه عندما تزداد فرص العمل بالمصنع يلتحق الأبناء والبنات والزوجات به كعمال . أما عندما تكون فرص العمل نادرة ينتقل عدد أكبر من أفراد الأسرة إلى العمل بالزراعة[١] . وصناعة حلج القطن فى مصر هى من الصناعات الموسمية ، ويعمل بها الأبناء والبنات من الأسر الريفية ، وعندما ينتهى موسم العمل يعودون مرة أخرى إلى الأعمال الزراعية . ومما لاشك فيه أن هذه الصناعة الموسمية الهامشية لاتستطيع الاستمرار فى الوجود إذا كانت الزوجات لا يتقبلن العمل فى المصنع أو إذا كان الأبناء يتركون أسرهم ومنازلهم فى سن مبكرة ليكونوا أسراً أخرى منفصلة عن أسر آبائهم . أما صناعة المطاط فى أكرون Akron فتحتاج إلى عدد غير ثابت من العمال تبعاً لحاجات الصناعة ، ومما ساعد هذه الصناعة على الاستمرار فى الوجود هو نظام الأسرة فى غرب فرجينيا . إذ تتصف هذه الأسر بقدرتها على التنقل الجغرافى فقد تهاجر من هذه الولاية وإليها تبعاً لحاجات الصناعة .

وإلى جانب هذه الدراسات التى توضح التوافق بين نظام الأسرة والصناعة هناك دراسات أخرى تكشف عن عدم التوافق بينهما . فقد درس زومان Zimmerman بعض المدن الكاسدة ، وعالل هذا الكساد بأن نظام الأسرة بها لايسمح للأفراد بالانتقال السريع من العمالة الريفية إلى العمالة الحضرية . كذلك لاتقدم هذه الأسر عمالا إلى الصناعات الهامشية حتى عندما يتيسر للأفراد الحصول على عمل ثابت مستقر[٢] . وقد لاحظ بعض العلماء أيضاً أن

(1) Arensberg, "Industry & the Community" American Journal of Sociology, July, 1943 p. 5.

(2) Cark C. Zimmerman & Merle E. Frampton, Family & Society, P. Van Nostrand Company, 1935, Chap. 17, "Substance Adiustment in a Standed Industrial Town".

نظم الأسرة — فيما عدا نظام الأسرة الزواجية — لا توفر عادة القدر الكافى من العمال الذين تحتاج إليهم الصناعة . ولذلك استخدمت الضرائب على الرؤوس لجعل الرجال ينفصون عن أسرهم ويعملون فى الصناعة وبذلك يتوافر لديهم المال الكافى لدفع الضرائب المفروضة عليهم .

وإزاء تدخل نظام الأسرة فى عمليات المصنع ، كان لابد للصناعة من مراعاة نظام الأسرة وحاجاتها ووضع ذلك فى اعتبارها عند تنظيم عملياتها ، ومن الأمثلة على ذلك ما فعلته شركات البترول فى ليبيا . فهى تراعى بقدر الإمكان أن يكون عمال الخيمة الواحدة فى معسكرات العمل فى الأصل من قرى أوجماعات قبلية واحدة مما يخفف عنهم صعوبة العيش فى الصحراء إلى حد كبير . بل إن الشركات تتوخى عند توزيع العمل أن يشترك أفراد الخيمة الواحدة فى نوبة عمل واحدة كما يقومون بإجازاتهم الدورية التى يمضونها فى قراهم أو نجوعهم فى وقت واحد أيضاً ، وبرغم ما قد يبدو من بساطة هذه الإجراءات فإنها تخلق آثاراً نفسية طيبة عند العمال تنعكس فى العمل والإنتاج. بل إن نظام الإجازات نفسه وضع بطريقة تعوض العامل عن مشقة العمل المضنى فى الصحراء وتهيئ له فرصة طيبة للإقامة مع أهله فى موطنه الأصلى فترة معقولة من الزمن مع ضمان استمرار العمل والإنتاج طيلة الوقت فى حقول البترول . والمبدأ الأساسى الثابت الذى تتبعه معظم الشركات فى ذلك هو أن يشتغل العامل خمسة أيام ينال بعدها يوماً للراحة . ولكن نظراً لأن ظروف العمل وطبيعته تقتضى ابتعاد العامل فى باطن الصحراء عن مكان إقامة عائلته بمئات من الكيلومترات ونظراً لصعوبة انتقال العامل من مقر عمله إلى موطن عائلته لتمضية يوم الراحة معها ، اتبعت الشركات نظاماً آخر يقوم على هذا المبدأ الثابت وبمقتضاه يشتغل العامل خمسة أسابيع متتالية يأخذ بعدها أسبوعاً كاملا للراحة يستطيع بسهولة أن يمضيه مع عائلته . وهذا لا يمنع من أن بعض الشركات الأخرى تتبع نظاماً أساسه إمكان تجميع أيام الراحة التى تمنح على فترات متقاربة بحيث يستطيع العامل أن يزور أهله كل بضعة أسابيع ويمضى معهم

فترة كافية من الزمن . وكل هذا معناه أن العمل مع الشركات فى حقول البترول لم يؤد حتى الآن إلى أن يقطع العمال صلاتهم الاجتماعية بمواطنهم الأصلية نهائيًّا . وفى الواقع أن نظام الإجازات الذى تتبعه شركات البترول يؤدى إلى المحافظة على الروابط العائلية القرابية والقبلية إلى حد ما . ومن ناحية أخرى كان اختيار العمال غير المهرة يتم بطريقة تكفل ارضاء الجماعات القبلية التى تعيش فى منطقة العمل . . فكان مدير الناحية يتصل بشيوخ القبيلة أو الأقسام الإدارية الخاضعة لسلطته ويعين كل منهم عدداً من العمال الذين يمكن تجمعهم . وقد نشأ هذا من طبيعة التنظيم القبلى الانقسامى . وبذلك أمكن تجنب إثارة المشكلات مع الفروع القبلية المتنافسة . فإرضاء القبائل المختلفة مسألة ضرورية لضمان استمرار العمل والإنتاج وبخاصة فى مرحلة البحث والتنقيب حيث يتوقف تقدم العمليات إلى حد كبير على حسن نية القبائل فى الصحراء وعلى نوع العلاقات التى تسود بين الشركة وبينهم[١] .

ويتبين من ذلك أن أصحاب الأعمال — بصفة عامة — يهتمون بحياة العامل فى أسرته لأن هذه الحياة تؤثر فى أدائه لعمله . فإذا كان حسن التوافق فقد يكون منظماً فى عمله ، ومواظباً على الحضور ، كما يكون أكثر شعوراً بالرضا وعضواً طيباً فى جماعة العمل[٢] . ولذلك يوجد فى منظمات العمل الكبيرة — فى بعض الأحيان — مرشد نفسى يعمل على التخفيف من حدة المشاكل الأسرية التى قد تتدخل فى قدرة العامل على أدائه لعمله بطريقة طيبة[٣] . وقد عملت الشركات فى مصر على تعيين أخصائى اجتماعى بها لكى يساعد العمال فى التغلب على ما يواجهونه من مشاكل سواء داخل المصنع أو خارجه إلى جانب الاهتمام بأنشطة وقت الفراغ لما لها من أهمية فى ربط العامل بالصناعة .

---

(١) الدكتور أحمد أبو زيد — « البترول ومشكلات العمل فى ليبيا » — الأهرام الاقتصادى — مؤسسة الأهرام — أول يناير ١٩٦٥

(2) Miller & Form op. cit., p. 806.

(3) Parker, op. cit., p. 47.